

لخص الافكار الرئيسية مستعملا نفس الكلام وبأسلوب بسيط أولاً: موارد الدولة من أملاكها الخاصة: وأملاك خاصة مثل الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمصانع والمتاجر. والفرق بين الأملك العامة والأملك الخاصة هي: ١-تشكل الأملك العامة منفعة لجميع المواطنين، في حين أن الأملك الخاصة هي للحصول على موارد لخزينة الدولة. ٢- ان الأملك العامة لا تقبل التملك بالبيع أو بمرور الزمن أما الأملك الخاصة فهي قابلة للبيع أو التملك بمرور الزمن. كما ينتفعون من الأملك الخاصة بصورة غير مباشرة حيث أن ريعها يصب في الخزينة لينفق مع الموارد الأخرى على المرافق العامة. ٤- نستنتج ان موضوع الأملك العامة يتعلق بالحقوق الإدارية، بينما يدخل موضوع الأملك الخاصة في نطاق المالية العامة. بعد أن أصبحت الدولة لا تملك إلا القليل من الأراضي التي تستغلها لحساب الخزينة. ليحل محلها الضرائب والرسوم، لـ من أصل الواردات العادمة التي تزيد عن مليار. حيث أوجبتها طبيعة الخدمات العامة، ذات الطابع القومي الجديد الذي يقضي بأهمية الصالح العام، وبأن تستأثر به الدولة كالاتصالات والسكك الحديدية والصناعات العسكرية. كما تطورت أساليب إدارة الدولة لمرافقها العامة.